الأنباء
الجمعة 18 يناير 2013

إعداد: بداح العنزي b.alenezi@alanba.com.kw

الشيخ محمد العبدالله متوسطا مجموعة من المهندسين بحضور م.عادل الخرافي

دعا إلى تشكيل دوائر صغيرة بالبلدية لتطوير القوانين وأنظمة البناء

العبدالله: فرصة ذهبية للإسراع بتعديل أنظمة وقوانين البلدية

دعا وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله إلى الإسراع في تعديل الأنظمة والقوانين واغتنام الفرصة الذهبية المتاحة حاليا لتعديل القوانين والنظم واللوائح التي تعيق تطور عمل البلدية، لافتا إلى تميز الوضع السياسي الحالي بالتعاون بين الحكومة ومجلس الأمة.

هذه الدعوة جاءت في كلمة اختتم بها العبدالله ورشة عمل لتطوير العمل في بلدية الكويت أقيمت مساء أمس الأول في جمعية المهندسين الكويتية ونظمها رئيس لجنة شؤون البلدية م.محمد المزيدي، وعضو اللجنة ومدير عام البلدية بالبلدية لشؤون التطوير والتدريب م.أحمد المنفوحي وحضرها عضو مجلس الأمة م.عادل الخرافي، وأمين صندوق الجمعية م.سعود العتيبي ورئيس رابطة المعماريين م.مزيد المطيري ومسؤول تراخيص البناء في الأحمدي يوسف العجمي وعدد من أعضاء الجمعية.

مشاركة المجتمع المدني

وقال: أتمنى من المجتمع المدني عموما والمهندسين بشكل خاص بتدوين مقترحاتهم وطرح أفكارهم القابلة للتطبيق والتي من الممكن أن تساهم في تطوير العمل في البلدية، وأنه ستتم دراستها وتطبيقها، مضيفا أن جميع من سبقه في العمل بوزارة البلدية هدفهم إصلاحي وأنهم سعوا إلى الإصلاح، وأنه لا أحد منهم تقصد أو تعمد أو عمل من أجل تصعيب الأمور وتعقيدها على المواطنين.

وأضاف العبدالله: حجم سلطة ومسؤولية البلدية كبير جدا، وأن أحد أسباب عدم التطور في العمل البلدي هو البطء في العمل رغم ضخامة المسؤولية، لافتا إلى أن تحديد الصلاحيات بعدد من القياديين حد من الابتكار والإبداع في تطوير العمل.

وزاد انه يمكن الإصلاح من خلال فرق عمل مصغرة ومحددة المهام تشارك فيها الكفاءات بالبلدية ومن خارجها وحتى مواطنون ومؤسسات المجتمع المدني، موضحا أن المواطنين هم الذين يكتوون بنار القضايا الشائكة، ولهذا لابد من إشراكهم في وضع آليات لحل القضايا الشائكة فالمواطن هو الذي يحس بالألم ويعرف مفاتيح الحل التي يستخدمها لمواجهة العقبات التي تعيق انجاز معاملاته وخاصة في البلدية.

دوائر للحل

ودعا الوزير أيضا إلى تشكيل دوائر صغيرة داخل البلدية لتطوير العمل فيها، وخاصة أنظمة وقوانين البناء التي تحتاج إلى دراسة فنية متأنية، وقال: أنا لست مع وضع قيود غير طبيعية على انجاز معاملات المواطنين بسواسية وعدالة، ولهذا نريد لوائح جامعة ومانعة.

وأكد العبدالله أنه أمام الحكومة ومجلس الأمة فرصة ذهبية يجب اقتناصها والاستفادة منها، لافتا إلى أن مجلس الأمة الحالي يتضمن كفاءات فنية ومهنية كلما عملنا معها أكثر اكتشفنا كفاءاتها أكثر، ولنستثمر هذه الروح الايجابية التي نأمل أن تستمر لتطوير القوانين واللوائح والنظم، مشيرا إلى أن هذه الأجواء السياسية الايجابية حاليا فرصة قد لا تستمر لأكثر من سنة ونصف السنة لأن دوام الحال من المحال.

وأضاف: لنكن فريقا واحدا من أجل إزالة جميع العقبات ووضع الحلول لها، مؤكدا للمهندسين أنه يمكن التفاهم مع المجلس البلدي على كثير من القضايا وأن الجانب السياسي يجب ألا يعيق تطوير العمل الفني في البلدية، معربا عن أمله في أن يتمكن وفريق عمله من تقليل الاختصاصات المنوطة بالبلدية والتي تشمل نحو 72 اختصاصا يتشابك الكثير منها بعض الجهات الحكومية الأخرى.

اهتمام حكومي

أما عضو مجلس الأمة م.عادل الجار الخرافي فقد أكد أن المهندسين في الجمعية أبدوا هذه الرغبة في لقاء الوزير وعرض رؤيتهم لتطوير البلدية، فهم متطوعون ولا مصالح أو ارتباطات لهم مع أحد، كما أن تواصل الوزراء مع مؤسسات المجتمع المدني أمر محمود يعكس اهتماما حكوميا وبرلمانيا بقضايا أبناء المجتمع.

وقال الخرافي: ونحن نحمل هموم وقضايا المواطنين ونتابعها تحت قبة عبدالله السالم تشريعيا ورقابيا، فإنه من الواجب أيضا وضع الحلول أمام الوزراء المعنيين فيما تعانيه وزاراتهم من مشاكل، والحد من الفساد الذي نسمع عنه كثيرا، بالإضافة إلى ضرورة تطوير العمل من خلال المتخصصين وفي حالتنا هذه تطوع المهندسون لعرض رؤية لهم في حل مشاكل البلدية.

3 حلول رئيسية

وقد قدم مدير التطوير والتدريب في بلدية الكويت م.أحمد المنفوحي في بداية اللقاء عرضا مرئيا لتطوير العمل البلدية، لافتا إلى أنها من أقدم الأجهزة الحكومية، وعمرها 80 عاما وتتعامل مع الجمهور بشكل خاص.

وأوضح المنفوحي في عرضه أن أول الحلول المقترحة لتطوير العمل في البلدية فك الاشتباك والتداخل في الاختصاصات مع بعض الوزارات والجهات، وخصخصة بعض خدمات البلدية ومنها منح الدور الاستشارية أحقية اصدار رخص البناء وتحصيل رسوم الاعلانات وإصدار التراخيص المتعلقة بها، وتعديل القوانين واللوائح، إنشاء شرطة بلدية، تخصيص دائرة أو أكثر بمحكمة الجنح للفصل في مخالفات البلدية، إحالة مخالفات البلدية إلى النيابة العامة بدلا من الادارة العامة للتحقيقات، لافتا إلى أن الإحصائيات تؤكد أن التحقيقات لم تحل إلى المحكمة سوى 30٪ من الضبطيات ومحاضر التحقيق التي تدونها البلدية.

تعديل نسب البناء

وقدم المنفوحي مقترحا لدراسة وتعديل نسب البناء لافتا إلى أنه ومنذ إيقاف قرار نسب البناء بالعاصمة 400٪، لم يتم تشييد أي مبنى داخل العاصمة وأن كل ما نراه من تشييد مرخص منذ العام 2003 وفقا للقرار 400٪، هذا بالإضافة إلى ضرورة المراجعة الشاملة للوائح والقوانين المتعلقة بتقديم الخدمات البلدية وتبسيط الاجراءات من خلال «الشباك الواحد».

ودعا المنفوحي إلى تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم 41 لعام 2004 لفك التشابك بين الوزارات، ونقل الاختصاصات ذات العلاقة بسلامة المواد الغذائية وبيعها وتراخيص المطاعم والتراخيص الصحية والتفتيش على العمالة إلى وزارة الصحة، ونقل نزع الملكية إلى وزارة المالية، والاشراف على استعمالات الأراضي والمخطط الهيكلي الى وزارة التخطيط بالإضافة إلى نقل اختصاص الاشراف وتنظيم الأسواق وإصدار تراخيص المحلات العامة الى وزارة التجارة والصناعة.

العلاقة بالمجلس

ثم قدم م.محمد المزيدي رئيس لجنة الشؤون البلدية في الجمعية شرحا عن جهود اللجنة خلال السنوات الماضية، وتم اهداء الوزير نسخة من تعديلات الجمعية على لائحة البناء التي تمت قبل سنوات عدة، وأن الجمعية ماضية في مناقشة بعض المشاكل التي تعاني من البلدية وخاصة علاقتها بالمجلس البلدي، التي تحتاج إلى إعادة نظر وتعديل وتحديث في القانون 2005/5.

مشاكل المكاتب

أما م.بدر السلمان رئيس المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية فقدم عرضا سريعا لبعض معاناة المكاتب الهندسية مع البلدية، ومنها عدم المساواة وعدم تطبيق القوانين بعدالة وفي مختلف المحافظات.

وقدم م.مزيد المطيري رئيس رابطة المعماريين عرضا لبعض المشاكل التي يمكن تجاوزها بالبلدي ومنها موضوع الأرشيف المايكروفيلم الذي بدأت به البلدية في وقت سابق، داعيا إلى إنشاء هيئة مستقلة بالعاصمة لتطويرها.

مشكلة ميدانية

أما مسؤول رخص البناء في بلدية الأحمدي م.يوسف العجمي فاقترح إنهاء بعض المشاكل التي يعاني منها المواطنون في تراخيص البناء ومنها مثلا نسبة أصحاب القسائم التي تقل عن 400 متر، مؤكدا أنه يمكن حلها بإضافة تعديل على نص اللائحة بحيث يرفع الظلم عن ملاك السكن الخاص الذين تتراوح مساحات عقاراتهم بين 401 و599 مترا.

م.أحمد المنفوحي يعرض مقترحاته

الشيخ محمد العبدالله يتابع الورشة

الخرافي: تعاون الحكومة مع مؤسسات المجتمع المدني سيخلق حلولاً مبدعة

البطء في العمل أحد أسباب عدم تطور البلدي

المنفوحي: فك التشابك ونقل اختصاصات سلامة المواد الغذائية لوزارة الصحة

موقع وصلة الجهراء مقترح لمنطقة صحية لاستعمالات مستقبلية وجار دراستها

البلدية: موقع توسعة مستشفى الجهراء معروض على البلدي

ردا على ما تناقلته الصحف المحلية الصادرة يوم الخميس في السابع عشر من شهر يناير الجاري حول تحميل البلدية عدم اختيار الموقع المناسب لإنشاء مستشفى جديد بالجهراء وعدم التعامل مع الرغبة السامية من قبل الجهاز التنفيذي فنيا وقانونيا، أكدت البلدية انها تعمل على قدم وساق من خلال العمل على توفير وترخيص المواقع الحكومية ومن ضمنها المستشفيات ثم عرضها على المجلس البلدي لاتخاذ القرار المناسب.

وفي هذا السياق أكدت البلدية انه بخصوص الموقع الصحي الخاص بوصلة الدوحة السريعة والتي أثارته لجنة الجهراء في اجتماعها بالمجلس البلدي يرجى العلم أنه موقع مقترح لمنطقة صحية لاستعمالات مستقبلية وجار دراستها من قبل مستشار البلدية ضمن المنطقة الإقليمية الثالثة ولم يعرض على المجلس البلدي الى حينه.

أما بخصوص ما أفادت به لجنة الجهراء بالمجلس البلدي بشأن الموقع الواقع بين منطقتي النسيم وسعد العبدالله فإنه جار التنسيق مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وذلك بتبرعها لإنشاء مستشفى صحي للمتقاعدين، وهو سيكون موقعا بديلا للموقع الذي تم تخصيصه في منطقة غرب عبدالله المبارك.

وأكدت البلدية أن الموقع المعروض على المجلس البلدي الموقر بناء على الرغبة الأميرية السامية لتوسعة مستشفى الجهراء هو أسوة بالدراسات الجارية لتوسعة المستشفيات الحالية، حيث ان الموقع يتوسط المنطقة الحضرية في محافظة الجهراء وتمت دراسة الموضوع من قبل الجهاز الفني في البلدية لاقتراح واستحداث عدة مداخل ومخارج، مع العلم أن موقع المستشفى يقع على شبكة طرق رئيسية، وقد تم تنفيذ مواقف للسيارات متعددة الأدوار لاستيعاب الكثافة المرورية الحالية والمستقبلية للتوسعات المقترحة، حيث ان محافظة الجهراء بأشد الحاجة للخدمات الطبية بناء على طلب وزارة الصحة.

إتلاف 727 كيلو غراماً من الأسماك بالمباركية

أعلنت إدارة العلاقات العامة بالبلدية عن إتلاف بلدية محافظة العاصمة لكمية كبيرة من الأسماك غير الصالحة للاستهلاك الآدمي بلغ وزنها 727 كيلوغراما وشملت السبيطي، الهامور، الجنعد وذلك خلال الأسبوع الأول من يناير الجاري بسبب التغير في الخواص الطبيعية وانبعاث الروائح الكريهة خلال عمليات الكشف على الكميات الكبيرة من الأسماك من قبل مفتشي النوبة «ج» بسوق الأسماك بالمباركية قبل انطلاق المزاد في سوق الأسماك بالمباركية فجرا وتم تحرير إقرار إتلاف بالكمية المضبوطة. بدوره أكد مدير فرع بلدية المحافظة م.فالح الشمري أن المفتشين الصحيين مستمرون في عمليات الرقابة والتفتيش، خاصة على الأسواق التي تشهد إقبالا كبيرا من المستهلكين كأسواق الأسماك والخضار والفواكه واللحوم كونها المصدر الرئيسي للغذاء وهي تحت مجهر الرصد والمراقبة، نظرا لارتباطها بصحتهم وسلامتهم ناهيك عن عمليات التفتيش اليومي قبل انطلاق المزاد على الأسماك بهدف طرحها على البسطات مستوفية ومطابقة لكل الاشتراطات الصحية.

وقال الشمري في تصريح صحافي ان بلدية المحافظة تولي اهتماما لتطبيق أنظمة ولوائح البلدية على جميع الأنشطة الغذائية في مختلف المناطق التي تقع تحت مسؤوليتها، وذلك من خلال تنفيذ الجولات الميدانية اليومية أو المفاجئة، مبينا أن الأسماك التي تم ضبطها من قبل مفتشي الأغذية بسوق المباركة تأتي ضمن الجهود والأعمال اليومية لرصد مدى تقيد أصحاب البسطات والمحلات وباعة الأسماك في السوق بتلك اللوائح والأنظمة التي تحقق سلامة وصول المواد الغذائية إلى المستهلك. شارك بضبطيات الأسماك كل من مشرف سوق المباركية محمد طالب الفيلكاوي، مشرف النوبة «ج» خالد الغريب. المفتشان عبدالله الصديقي، وليد العنزي.

جانب من عملية الإتلاف